

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقدير

لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

حوال

مشروع القانون رقم 27.12 المتعلق بالصادقة على
المرسوم بقانون رقم 2.12.88 الصادر في 22 من دجنبر
الآخر 1433 (15 مارس 2012) بتطبيق المادة 98 من
القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس
المستشارين.

الولاية التشريعية 2015-2006

السنة التشريعية: 2012

دورة أبريل 2012

الأمانة العامة

قسم اللجان

بسم الله الرحمن الرحيم

**السيد الرئيس المحترم
السيدة والسعادة الوزراء، المحترمون
السعادة المستشارون المحترمون**

يشرفني أن أرفع إلى المجلس الموقر تقرير لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية، حول مشروع القانون رقم 27.12 المتعلق بالصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.12.88 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1433 (15 مارس 2012) بتطبيق المادة 98 من القانون التنظيمي رقم 11-28 المتعلق بمجلس المستشارين.

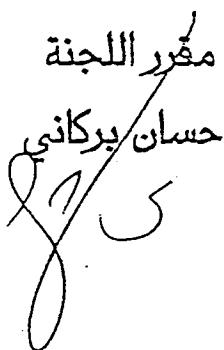
وقد ترأس الاجتماع رئيس اللجنة المستشار المحترم السيد عبد المجيد مهاشي، بحضور السيد امhnnd العنصر وزير الداخلية وعدد من أطر الوزارة، حيث تقدم السيد الوزير بعرض حول نص مشروع القانون مذكراً أن المرسوم بقانون الذي سبق أن أصدرته الحكومة، خلال الفترة الفاصلة بين الدورات، باتفاق مع اللجان البريطانية التي يعنيها الأمر، وصدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 15 مارس 2012، يرمي إلى تطبيق أحكام المادة 98 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين، وذلك في إطار اتخاذ الإجراءات التحضيرية الازمة لتنظيم الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، المتعلقة بانتخاب أعضاء مختلف الهيئات الناخبة المدعوة للمشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين المقبل.

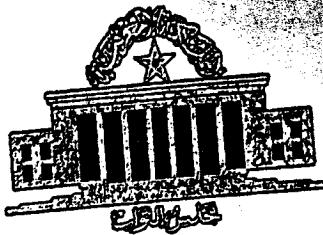
وفي نفس السياق، أشار السيد الوزير إلى أن مشروع القانون موضوع الدراسة، يندرج في إطار تفعيل أحكام الفصل 81 من الدستور، وكذا مقتضيات المادة السادسة من المرسوم بقانون السالف الذكر التي تنص على عرض هذا المرسوم بقانون على البريطاني قصد المصادقة عليه خلال دورته العادية الاموالية.

وللمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى نص عرض السيد الوزير المرفق بهذا التقرير.

**السيد الرئيس المحترم،
السيدة والسعادة الوزراء المحترمون
السيدات والسعادة المستشارون المحترمون،**

في إطار المناقشة العامة، أجمعـت تدخلـات السادة المستشارـين على أهمـية النص الذي تم عرضـه على التصويـت، حيث صادـقت اللجنة بالإجماع على مشروع القانون موضوع هذا التقرـير.

مقرر اللجنة
حسان بركانى




مشروع قانون رقم 27.12

يقضي بالصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.12.88 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1433 (15 مارس 2012) بتطبيق المادة 98 من القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلقة بمجلس المستشارين .

(كما وافق عليه مجلس النواب في 17 يوليو 2012)

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

أكيم غلاب
رئيس مجلس النواب

مشروع قانون رقم 27.12
يقضي بالصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.12.88
الصادر في 22 من ربيع الآخر 1433 (15 مارس 2012)
بتطبيق المادة 98 من القانون التنظيمي رقم 28.11
المتعلق بمجلس المستشارين

مادة فريدة

يصادق على المرسوم بقانون رقم 2.12.88 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1433 (15 مارس 2012)
بتطبيق المادة 98 من القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين.

نسخة مطابقة للأصل النص

كما وافق عليه مجلس النواب

المملكة المغربية
وزارة الداخلية

تدخل السيد وزير الداخلية
 أمام لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية بمجلس المستشارين
 لتقديم مشروع القانون رقم 27.12 المتعلق بالصادقة على المرسوم
 بقانون رقم 2.12.88 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1433 (15 مارس
 2012) بتطبيق المادة 98 من القانون التنظيمي رقم 11-28 المتعلق
 بمجلس المستشارين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَوْلَانَا رَسُولَ اللَّهِ

السيد الرئيس المحترم
السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يشرفني أن ألتقي اليوم بجنتكم الموقرة لدراسة مشروع القانون رقم 27.12 المتعلق بالصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.12.88 الصادر في 22 من ربوع الآخر 1433 (15 مارس 2012) بتطبيق المادة 98 من القانون التنظيمي رقم 28-11 المتعلق بمجلس المستشارين.

ويتعين التذكير أن المرسوم بقانون السالف الذكر الذي أصدرته الحكومة، خلال الفترة الفاصلة بين الدورات، باتفاق مع اللجان البرلمانية التي يعنيها الأمر، وصدر بالجريدة الرسمية ليوم 15 مارس 2012، يرمي إلى تطبيق أحكام المادة 98 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين وذلك في إطار اتخاذ الإجراءات التحضيرية الازمة لتنظيم الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، المتعلقة بانتخابأعضاء مختلف الهيئات الناخبة المدعوة للمشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين المقبل.

وأود أن أشير إلى أن مشروع القانون الذي أتشرف اليوم بعرضه أمام لجنتكم الموقرة يندرج في إطار تفعيل أحكام الفصل 81 من الدستور وكذا مقتضيات المادة السادسة من المرسوم بقانون السالف الذكر التي تنص على عرض هذا المرسوم بقانون على البرلمان قصد المصادقة عليه خلال دورته العادية الموالية.

وأود التذكير أن المرسوم بقانون يرمي إلى وضع الأساس القانوني لإنهاء مدة انتداب الأعضاء المزاولين مهامهم حالياً بمجالس الجماعات والمقاطعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجهات والغرف المهنية، وكذا مدة انتداب ممثلي المأجورين. ويسند تحديد التاريخ الذي ستنتهي فيه مدة انتداب المنتخبين السالفي الذكر إلى نص تنظيمي سيتم إصداره فور تحديد الجدولة الزمنية.

كما يذكر بالإطار القانوني المؤطر للانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية والغرف المهنية وممثلي المأجورين.

ومن جهة أخرى، ولتوفير أساس تشريعي يمكن من تحديد تاريخ انتخاب أعضاء الهيئة الناخبة للمنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية، فإنه يسند تحديد هذا التاريخ إلى نص تنظيمي.

وتجر الإشارة إلى أن الغاية من اعتماد صيغة مرسوم بقانون المنصوص عليه في الفصل 81 من الدستور، تتمثل في تمكين الحكومة من مباشرة الإجراءات التمهيدية الالزامية لاتخاذ التدابير التنظيمية والنصوص التطبيقية الأخرى المتعلقة بإجرا الاستحقاقات الانتخابية المقبلة في أحسن الظروف والأجال.

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

إن النص المعروض على أنظار جنكم المؤقرة يعتبر لبنة أولى في إطار التحضير لمجموعة من الاستحقاقات المتعلقة بانتخاب أعضاء الهيئات الناخبة المدعوة للمشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين المقبل.

وغير خاف عليكم أن أهمية المرحلة الراهنة بلادنا وما ميزها من إصلاحات وتحولات وإرساء لقوانين تأسيسية، يتطلب منا جميعا تكثيف الجهد للسير قدما على درب ترسيخ مؤسسات منتخبة قادرة على التجاوب مع تطلعات المواطنين وانتظاراتهم وأن تكون في مستوى مواجهة التحديات المستقبلية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.